

تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق

د. فارس كريم بريهي

- كلية الإدارة والاقتصاد

Abstract

Tourism Development: an Approach to Permanent Development in Iraq

Tourism, in its contemporary conception, has transcended its simple concern with travels and entertaining activities to a kind of industry that has its social and economic dimensions. Within the frame of organizing relationships and interests among countries around the world, tourism development nowadays is one of the goals of comprehensive economic and social development, as it has the capacity of improving the balance of payment, providing chances of employment, creating sources of income, in addition to taking part in improving the style and type of social life for all members in society.

In Iraq, the tourism sector has long been suffering from many problems and obstacles, the most prominent of which is the work of governmental policies, not to mention the economic blockade, the many wars which the country went through, the consequent severe damage that reached most of the touristic sites, and the country's break with the circle of economic, political, and cultural relationships with the other countries of the world, which has its negative impact on this vital sector. Therefore, it is in an urgent need of comprehensive development owing to what it has of

elements and capacities, such as the tourism sites and religious and archeological sites. If taken care of by the state and the relevant circles, especially the private sector by directing investment to it, it will occupy its salient position by saving a large part of the country's revenues, as the tourism sector is a pioneer in bringing about ties with other branches and economic activities where frontal and back links of this sector are found. Moreover, tourism in Iraq is based on the same factors as those on which other states rely, and these are natural and human factors which many sites have. Furthermore, religious tourism is likewise important for the country was honored by being the place where many prophets, messengers, and other sacred figures, came and settled, a feature which almost no country in the world does possess.

تطوير السياحة... مدخل للتنمية المستدامة في العراق

تجاوزت السياحة بمفهومها المعاصر من مجرد كونها سفر وفعاليات ترويحية، إلى نوع من الصناعة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وضمن إطار نوع من تنظيم العلاقات والمصالح بين دول العالم لذلك تعد التنمية السياحية في الوقت الحاضر أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين اسلوب ونمط الحياة الاجتماعية لعموم أفراد المجتمع.

وفي العراق، طالما عانى القطاع السياحي في العراق من مشاكل ومعوقات عديدة أبرزها أداء السياسات الحكومية، فضلا عن الحصار الاقتصادي وما تعرض له العراق من حروب ودمار شديدين طالبت معظم الأماكن السياحية، وابتعاده عن وخروجه من دائرة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع باقي دول العالم، الأمر الذي انعكس سلبا على هذا القطاع الحيوي. لذلك فانه بحاجة ماسة إلى تنمية شاملة لما يمتلكه هذا القطاع من مقومات وإمكانات سياحية ومواقع أثرية ودينية متنوعة، والذي إن تعهدته ورعته الدولة والدوائر ذات العلاقة وبخاصة القطاع الخاص من خلال توجيه الاستثمارات إليه، سيحتل موقعه المتميز في توفير جزء كبير من عائدات البلاد، نظرا لأن قطاع السياحة يعد رائدا في خلق التشابكات مع بقية الفروع والأنشطة الاقتصادية حيث الروابط الأمامية والخلفية لهذا القطاع. كما إن السياحة في العراق تتند إلى المقومات ذاتها التي تقوم عليها في دول أخرى، وهي العناصر الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الكثير من المواقع، فضلا عن الساحة الدينية، حيث تشرف العراق بدعوات الرسل والأنبياء والصحابة والأئمة الأطهار ينذر أن يمتلك بلدا أخر نظيرا لها.

السياحة كنشاط اقتصادي لا يمكن تجاهلها ضمن المكونات الاقتصادية للدول أيا كان شكلها ونظامها الاقتصادي، بل تعطيها بعض الدول أولوية في هذه المكونات فتصبح السياحة سياسة شاملة ملزمة لهذه الدول كباقي السياسات الاقتصادية كسياسة الاسكان والسياسة المالية والنقدية... الخ.

وفي ظل التحديات الجديدة التي تواجه العالم أدركت العديد من الدول وبضمنها الدول النامية، بأن تطوير السياحة هو طريق متميز بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبشكل خاص للدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد قد يتعرض في أي وقت للتراجع والتوقف مما يلحق الضرر المالي والمادي بأقتصادها الوطني،

ويدفع بها للبحث عن مورد مستمر آخر ينافس ويكمل هذا المورد الناضب، فالسياحة مورد دائم إذا ما أحسن استغلالها.

أهمية الـ

تجاوزت السياحة بمفهومها المعاصر من مجرد كونها سفر وفعاليات ترويجية، إلى نوع من الصناعة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وضمن إطار نوع من تنظيم العلاقات والمصالح بين دول العالم. لذلك تعد التنمية السياحية في الوقت الحاضر أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزات المدفوعات وتوفير فرص عمل، وخلق فرص مدرة للدخل، فضلاً عن المساهمة في تحسين اسلوب ونمط الحياة الاجتماعية لعموم افراد المجتمع. وفي العراق، طالما عانى القطاع السياحي من مشاكل ومعوقات عديدة، فإنه بحاجة ماسة إلى تنمية سياحية شاملة لما يمتلكه من مقومات وامكانيات سياحية ومواقع أثرية ودينية متنوعة، والذي أن تعهدته ورعته الدولة والدوائر ذات العلاقة وبخاصة القطاع الخاص، سيحتل موقعه المتميز في توفير جزء كبير من عائدات البلاد، نظراً لأن قطاع السياحة يُعد رائداً في خلق التشابكات مع بقية الفروع والانشطة الاقتصادية حيث الروابط الامامية والخلفية لهذا القطاع. كما أن السياحة في العراق تستند إلى المقومات ذاتها التي تقوم عليها في دولاً أخرى، وهي العناصر الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الكثير من المواقع، فضلاً عن السياحة الدينية حيث تشرف العراق بدعوات الرسل والانبياء والصحابة والأئمة الاطهار ينذر أن يمتلك بلداً آخر نظيراً لها.

يمتلك العراق المقومات الأساسية لقيام نشاط سياحي متطور وواسع، يعتبر مصدراً مهماً لزيادة الدخل القومي ودعم ميزان المدفوعات، فلديه الطبيعة والمناطق الأثرية والدينية والثقافية وكذلك توفر الموارد المالية اللازمة التي تتطلبها عمليات الاستثمار في هذا النشاط، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لم تستغل تلك الامكانيات، وبقي النشاط السياحي مهماً وعانى من التدهور ولأسباب عديدة طيلة الفترات السابقة.

هدف البحث

يأتي البحث محاولة استشراف أهمية تطوير قطاع السياحة في ظل الظروف الحالية التي يشهدها العراق ومقوماته، وأهم التحديات التي ينبغي تجاوزها في إطار التوصل إلى صيغة فاعلة ودور للدولة يسهم في تنمية هذا القطاع كمدخل أساسي للتنمية المستدامة، وفي إطار امكانيات العراق السياحية وبخاصة الدينية منها.

ولتحقيق هدف البحث استصوبنا بناءه من خلال المحاور الآتية:
أولاً : الأهمية والمزايا التي تتحقق من السياحة.
ثانياً : أهمية السياحة في الاقتصاد العراقي.
ثالثاً : واقع السياحة في العراق.
رابعاً : معوقات تنمية السياحة في العراق.
خامساً : امكانية تطوير قطاع السياحة في العراق.
الخاتمة.

الأهمية والمزايا التي تتحقق من السياحة :

تحظى السياحة بأهمية كبيرة في اقتصادات الكثير من الدول متطورة كانت أو نامية، وتتبوأ موقعاً ريادياً في برامج التنمية الاقتصادية، حتى باتت مؤثرة ومتأثرة بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فيها. وتوسعت وتوسعت وتشعبت نشاطات السياحة لتشمل جميع أوجه الحياة في مختلف المجتمعات بالرغم من كل الصعوبات والمعوقات والأزمات التي واجهتها خلال مسيرتها الطويلة، بل رغم ذلك معدلات نمو جيدة وضعتها في مقدمة القطاعات الاقتصادية المهمة والمؤثرة التي يعتمد عليها في جميع الظروف. وبذلك لانجافي الحقيقة إذا ما قلنا أن السياحة هي ركيزة من الركائز المهمة التي تقوم عليها التنمية الشاملة المستدامة في كثير من دول العالم، بأعتبارها نشاط واسع وشامل ومتصل ببقية الأنشطة الاقتصادية كالنقل والبناء والانشاءات والمصارف والصناعات والحرف التقليدية والعقارات والصناعات الغذائية والاتصالات وغيرها.

وتتجلى أهمية السياحة كمنشأ اقتصادي من خلال الآتي:

1 مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير العملات الاجنبية وزيادة مدخرات الحكومة وتحسين ميزان المدفوعات، حيث تبلغ مساهمة السياحة في الناتج (10%)، فيما يقدر حجم النشاط الاقتصادي السياحي

2010 (10) تريليون دولار امريكي (1)

2 خفضها خاصة في صفوف الشباب والنساء، من خلال توفير فرص العمل وتوليد الاستخدام على نحو مباشر أو غير مباشر، وزيادة الدخل والمدخرات بالنسبة للأفراد ورفع مستويات المعيشة لديهم. ومن المتوقع أن يصل عدد الوظائف التي توفرها السياحة عام 2010 (328) مليون وظيفة مختلفة، علماً بأنها وفرت عام 2007 (214.7) مليون وظيفة، أي ما يعادل (8.1%) من

(2) .

3 أن السياحة توسع نطاق التعاملات التجارية مع بقية القطاعات الاقتصادية داخليا من جهة، وتنشط الحركة التجارية مع مختلف الدول من جهة أخرى، حيث شكلت (3/1) من التجارة العالمية في قطاع الخدمات عام 2007.

4 أن السياحة توسع الاسواق المحلية على نحو بارز، وتؤدي إلى ظهور أسواق جديدة تلبي احتياجات وطلبات السواح وتبعث على ظهور وروج نشاطات وصناعات محلية ترتبط بالسياحة بشكل مباشر أو غير مباشر (الأثر المضاعف للنشاط لسياحي). ولذلك نمت السياحة بمعدل (4%) سنوياً في التسعينات من القرن الماضي، أما الآن فهي تنمو بمعدل (5%) سنوياً. (3)

5 تساهم في تأمين الموارد المالية الضرورية لرعاية المواقع التاريخية والدينية والترفيهية والأبنية والمراكز التراثية، وتشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى أن حجم حركة السياحة العالمية من المتوقع أن يصل عام 2010 (1) تريليون سائح (880) مليون سائح عام 2009 (925) مليون سائح عام 2008

بنسبة تتراوح بين (3 4%) وبين (5 9%) في منطقة الشرق الاوسط بعد تأثرها بالأزمة المالية العالمية. (4)

(1) يوضح التطور في حجم حركة السياحة العالمية والزيادة المتحققة في أعداد السياح للمدة 1950-2005، فقد ارتفع عدد السياح من (25.3) مليون سائح 1950 (696.7) مليون سائح عام 2000 (721.3) مليون سائح عام 2005. كذلك ارتفعت الإيرادات السياحية الدولية من (2.1) مليار دولار عام 1950 (474.4) مليار دولار عام 2000، ثم إلى (498.5) مليار دولار عام 2005. وعند تتبع أرقام الجدول فإنها تشير إلى تطور سريع في عدد السياح الدوليين والإيرادات المتحققة من السياحة.

(1)

ياح القادمين والعوائد السياحية العالمية للمدة 1950- 2005

أعداد السياح (مليون سائح)	الإيرادات السياحية (مليار)	
25.3	2.1	1950
69.3	6.9	1960
112.9	11.6	1965
165.8	17.9	1970
322.3	40.7	1975
284.3	103.0	1980
327.6	116.1	1985
455.7	261	1990
565.3	406.5	1995
696.7	474.4	2000
721.3	498.5	2005

World Tourism Organization, compendium of Tourism Statistics 1990-2005.

6 أنها تنمي الحرف والصناعات اليدوية التقليدية المرتبطة بالسياحة على نحو مباشر والمعروفة بأهميتها الاقتصادية والسياحية والثقافية والتراثية، خصوصا في الدول النامية التي تحتل فيها هذه الصناعات مكانة هامة في اقتصادياتها.

أما المزايا التي تتحقق عن السياحة فتتمثل بالآتي: (5)

1 أنها تدعم وتعزز التنمية الاقتصادية (Economical Development) خلال المساهمة في تأمين العملات الصعبة (Hard Currency) والموارد المالية اللازمة لها من جهة، وتوسيع الطلب على السلع والخدمات المحلية من جهة ثانية.

2 تخلق السياحة العديد من أشكال التوازن (Equilibrium) والتوافق بين القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد، وتدعم العلاقات المتبادلة بينها، فهي تساهم في إنعاش وتطوير أكثر من (50) صناعة محلية على صلة بها بشكل أو بآخر (باعتبارها نشاط ديناميكي حركي متبادل التأثير والتفاعل). وقد يرتفع هذا الرقم في بعض الدول المهتمة بالسياحة كجمهورية مصر العربية والتي فيها نحو (70) وخدمة مكملة للنشاط السياحي.

3 أن السياحة (Tourism) توسع وتنوع الوعاء الضريبي وتزيد من عدد القنوات الضريبية التي تنتهي في خزينة الدولة، من خلال تحصيل الضرائب عن رسوم التأشير التي تأخذ من السياح (Tourists) عند دخولهم البلاد، ورسوم هبوط وأيواء (Landing Fees) ورسوم الرسو بالنسبة للسفن وغيرها. هناك أيضاً الضرائب التي تفرض على إنشاء وتشغيل المشاريع السياحية من مطاعم وفنادق وقرى سياحية ومنتجعات ودور تسلية وترويج ومراكز رياضية ومخيمات وغيرها. (7%) من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة تأتي من قطاع السياحة.

4 السياحة تجذب وتستقطب رؤوس الأموال المحلية والاجنبية (Capitals) نحو فعال من أجل توظيفها في المشاريع الاستثمارية المرتبطة بها وفي غيرها من القطاعات الاقتصادية. علماً أن الاستثمار في قطاع السياحة يحتاج عموماً إلى موارد مالية أقل مقارنة ببقية النشاطات، وإلى كثير من الموارد البشرية، وهذا جانب إيجابي

5 تعمل السياحة على تحقيق الرخاء (Prosperity) وتحسين الظروف الاقتصادية للسكان بصورة عامة، ورفع المستوى المعيشي للسكان داخل المناطق السياحية بصورة خاصة، وذلك من خلال بيعهم السلع والخدمات السياحية المختلفة، والسلع والخدمات المكملة وأيجادهم فرص عمل دائمة أو مؤقتة تدر عليهم مدخولات مناسبة. علماً أن السياحة تأتي بالمرتبة الأولى في أكثر من (50) دولة من دول العالم الأكثر فقراً، ولهذا تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية كأداة فعالة للقضاء على الفقر أو الحد منه.

6 يمكن للسياحة أن تلعب دوراً هاماً في حماية البيئة الطبيعية (Natural Environment) وتطويرها وصيانتها وتعميرها، من خلال الاستخدام الأمثل والمسؤول لعناصر ومكونات هذه البيئة في النشاطات السياحية وبشكل مستدام.

7 تنمي السياحة سوق العقارات عموماً والأراضي على وجه الخصوص من حيث البناء والانشاء والبيع والشراء والتأجير وبالذات في المناطق التي تشهد تدفق أفواج السواح إليها.

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن السياحة تشكل مورداً أساسياً لكثير من دول العالم وهي تسعى لتطويرها بمختلف الطرق لتجذب أكبر عدد من السياح، كما تعتبر السياحة كثير من الدول قطاعاً "مهماً" من قطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ومصدراً مهماً للعملة الاجنبية، وهذا ما دفع الدول السياحية إلى إنشاء منظمة سياحية عالمية تعني بشؤون السياحة وأعداد البحوث والاحصائيات والارقام والخبرات بقصد تطوير السياحة في العالم.

ثانياً: أهمية السياحة في الاقتصاد العراقي :

تعدّ السياحة واحدة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي حظيت بالاهتمام المتزايد في العصر الحديث، لاسيما خلال سنوات النصف الثاني من القرن العشرين، فضلاً عن كونها ظاهرة ثقافية وحضارية مهمة كنتيجة لطبيعة النشاط الانسانية المتميزة التي يمكن أن يمارسها هذا النشاط. وهذا لا يخفي أيضاً الدور الاقتصادي المهم والحيوي بالنسبة للنشاط السياحي، حيث تعتبر السياحة إحدى مرتكزات الاقتصاد القومي ولها تأثيرات متعددة في الاقتصاد، تبدأ من تعظيم النمو الاقتصادي والدخول وحصيلة النقد الاجنبي، حتى تحسين الهيكل الاقتصادي. ولقد برزت الجوانب الاقتصادية للسياحة في الآونة الأخيرة بعد أن أصبح هذا القطاع أحد المكونات الهامة في الهيكل الاقتصادي في كثير من الدول، فالتنوع في الهيكل كبلد سياحي يمكن أن يلعب فيه هذا النشاط دوراً فاعلاً في دعم التنمية الاقتصادية كقوة الدور الذي لعبه في دول العالم المختلفة. ولمعرفة هذا الدور حالياً ومستقبلاً لابد من معرفة دور وأهمية النشاط السياحي في

:

1 تحسين ميزان المدفوعات : إن النشاط السياحي يلعب دوراً مهماً في دعم ميزان المدفوعات باعتباره أحد العوامل المهمة في التطور الاقتصادي والتجارة العالمية، بالإضافة إلى كونه أحد الأنشطة التصديرية المهمة بالنسبة للاقتصاد القومي، وتبرز أهمية السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، مترامناً مع ما نحصل عليه من منافع اقتصادية من حيث الإيرادات المتحققة من العملات الأجنبية الناجمة عن الطلب السياحي داخلياً وخارجياً، مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي، فضلاً عما يحققه تطوير هذا القطاع (6).

السياحي تأثيرات مختلفة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال المعاملات التالية: (7)

. المتحصلات السياحية: وتتمثل في أنفاق السائحين الأجانب (غير المقيمين) الداخل (الإيرادات السياحية الدولية) والمدفوعات السياحية المتمثلة في إنفاق السائحين العراقيين في الخارج (الإنفاق على السياحة الدولية) ويدخل هذا في حساب التجارة غير المنظورة.
. متحصلات ومدفوعات خدمات النقل الدولية كشركات الطيران والنقل البري

. صادرات وواردات السلع المختلفة للأغراض السياحية.
. التحويلات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي في الداخل والخارج.
. متحصلات أو مدفوعات الفوائد والأرباح على الاستثمارات السياحية.
. الإنفاق على التسوق السياحي والدعاية والإعلان.

2 توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة: أصبحت السياحة دعامة هامة من دعائم إير من الدول، حتى باتت تعتمد عليها في توفير فرص العمل وإيجاد دخول جديدة إضافة إلى تأثيراتها الأخرى على بقية قطاعات الاقتصاد. فإن تطوير السياحة في العراق والتوسع في المشروعات المرتبطة بها. يؤدي إلى زيادة تشغيل القوى العاملة، لأنها تخلق فرص عمل واسعة جديدة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة في البلد، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية

. وأن زيادة معدل نمو السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولاً من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به. فالانفاق السياحي يخدم في من خلال زيادة التدفق النقدي الخارجي، والذي يترتب عليه خلق طلب اضافي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط أعمال جميع القطاعات ذات الصلة بالنشاط السياحي وبضمنها توفير فرص عمل لعدد من القوى العاملة.

3 زيادة الفرص الاستثمارية المربحة: يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يؤدي إلى الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي في العراق، من حيث استثمار وتوظيف رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية صوب المجالات المربحة اقتصادياً، خاصة مناطق الجذب السياحي.

فالسياحة تتكون من مناطق جذب ومن الخدمات المقدمة فيها، وتمثل هذه المناطق السبب الرئيسي الذي يحفز السائح للسفر إلى جهة قصد معينة. وقد تكون منطقة الجذب صرح حضاري أو تمثال تاريخي أو صرح ديني، وقد تكون مواقع من الطبيعة الخلابة أو المتاحف أو الشواهد التاريخية.... وبدون مناطق الجذب السياحي لا يمكن لقطاع السياحة بالتطور، وكذلك هي العامل الرئيسي الذي يضمن شروط التوازن ما بين الطلب والعرض في صناعة السياحة. (8)

ويمكن أن يكون للقطاع الخاص العراقي الدور في هذا المجال لما يمتلكه من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية، وايجاد الوسائل الممكنة في جذب السياح، وإدخال أفضل أنواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق أداء وأساليب

4 تحقيق التنمية المتوازنة بين محافظات البلاد: تؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات العراق المختلفة، خاصة وأن المواقع الحضارية والأثرية والدينية تنتوزع على مختلف أرجاء البلاد من شماله إلى جنوبه، مما يعني حصول تنمية متوازنة بين المحافظات خاصة غير المتطورة منها اقتصادياً، من خلال ايجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق، وأستغلال الموارد الطبيعية فيها، إذ تسهم المشروعات السياحية في إنعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها. وعليه نجد أن الاهتمام بهذا القطاع، وعده رافداً مهماً لعملية التنمية، يُعد مدخلاً للتنمية المستدامة في العراق، من حيث استغلال إمكانات الصناعة السياحية وبخاصة الدينية، وإعطاء العراق استحقاقه التاريخية، فضلاً عن تنمية وتطوير العلاقات الخارجية وبما يحسن المركز الاقتصادي للبلاد.

5 تنمية السياحة الدينية: تُعد هذه السياحة مورداً اقتصادياً مهماً للعراق بعد النفط، ذلك أن العراق يضم ما يقارب (60) موقعاً دينياً ما بين مرقد أو مكان مقدس ومسجد كبير وقد كانت السياحة الدينية في السابق تتم على نطاق محدود، إلا أنه في الوقت الحالي يتعين بعد زيادة أعداد الزائرين والسياح تهيئة البنى التحتية لهذه السياحة، باعتبار أن الأماكن الدينية يمكن أن تسهم في رفد ميزانية الدولة العامة، وبالتالي إنعاش مداخيل شرائح واسعة من المجتمع العراقي لما تحققه من عملات أجنبية تساعد على تحقيق استقرار العملة العراقية وزيادة قيمتها وتحسين أسعار الصرف. أن السياحة الدينية لها فعلها الواضح في تشغيل الأيدي العاملة وتخفيض حجم البطالة وتنويع مصادر الدخل القومي، إضافة إلى مساهمتها في تنشيط التجارة وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يزيد من حجم التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو دخل (9).

واقع السياحة في العراق :

يعتقد كثير من المتابعين والاقتصاديين أن بلداً مثل العراق بسعته الأرضية والبشرية، لا يجوز أن يبقى اقتصاده معتمداً على النفط، بل يجب البحث عن الوسائل والسبل والمصادر الأيرادية التي تشكل رديفاً للنفط في اسناد الاقتصاد العراقي. ومن هذه المصادر قطاع السياحة، حيث لا يزال مهماً وغير مدروس بعناية، بالرغم من أن هناك إمكانيات لقيام أنواع من السياحة منها السياحة الدينية والثقافية والآثارية وغيرها.

1 مقومات النشاط السياحي في العراق: إذا كانت الكثير من المدن والأقاليم في العالم تمتلك مورداً واحداً على الأقل يمكن تنميته وتطويره ليحقق بعد ذلك الأهداف المرجوة منه كمشروع سياحي، فإن العراق يُعد من الدول التي تتنوع وتتعدد فيه السياحية، ويكاد كل مورد منها على انفراد يكون مشروعاً وعملاً للجذب السياحي، على الرغم من أن أغلبها لم يستثمر بشكل أمثل، بل أن معظمها لم يستثمر بالمرّة لحد

ولعل أهم المقومات السياحية التي يمتلكها العراق والتي يمكن استثمارها وتنميتها عمداً عليها في دخول سوق السياحة العالمي هي: (10)

. المراكز والمعالم الدينية المقدسة التي يؤمها الزائرون والسياح من جميع أنحاء العالم، حيث يمتلك العراق مواقع وأضرحة دينية متعددة ولكافة الأديان. والسياحة الدينية ذات طلب فعال في العراق وخاصةً للأئمة الأطهار في بغداد والنجف وكربلاء وسامراء وغيرها، فضلاً عن أنها لا تتحدد بالموسمية أو بالأسعار أو (11).

. المعالم التاريخية والآثرية، حيث يزخر العراق بمثل هذه المعالم والآثار الإسلامية وما قبل الإسلام تمتد من الشمال إلى الجنوب وفي كل محافظات البلاد. المعطيات الجغرافية والطبيعية، حيث تتنوع معالم السطح بين منطقة السهل الرسوبي ذات الطبيعة السهلية الزراعية وبين المناطق الجبلية والصحراوية، وهذه تشكل عامل للجذب السياحي.

. مقومات السياحة الوظيفية بهدف المشاركة بالمعارض التجارية والإسلامية العلمية، حيث تعد العديد من المحافظات (خاصة الدينية منها) مركزاً علمياً متميزاً للحوزة العلمية التي يقصدها الدارسن والباحثون وطلبة العلم لدراسة العلوم الإسلامية، الأمر الذي يشكل عاملاً من عوامل الجذب السياحي العلمي والتجاري، ويعزز ذلك المؤتمرات والنشاطات العلمية والتجارية التي تقام

. هناك مقومات أخرى ليست أقل أهمية لدورها الفاعل في الجذب السياحي، منها المناسبات والأعياد الدينية التي تُعد مهرجانات سياحية ودورها في سياحة التسوق من بعض الصناعات السياحية اليدوية التي يشتهر بها العراق وغيرها من المقومات الأخرى التي يمكن الاستفادة منها في تطوير النشاط السياحي في العراق.

2 السياحة وتطورها في العراق

منذ بدايات السياحة في العراق في الأربعينات من القرن الماضي، لم تكن هناك سياسة تخطيطية للسياحة فيه، بل كانت مبادرات محدودة جداً ولحد الآن. 1933 بدأت لجان في وزارة الداخلية عملها من خلال دراسة تنظيم المصايف، وفي 1940 تم تنفيذ أول مركز سياحي (مصيف صلاح الدين)، وأستمر العمل عن طريق دوائر حملت أسماء مختلفة مثل إدارة المصايف في مديرية السكك والحديد العام لعام 1943، ومديرية المصايف العامة عام 1955، ومصالحة المصايف والسياحة في وزارة الأعمار عام 1956، ألحقت بعدها بوزارة الصناعة، ومن ثم بوزارة الشؤون الاجتماعية عام 1960. 1964

بوزارة الثقافة والإرشاد، ولم تكن هناك معايير للتفضيل أو أولويات للتنفيذ، وكان التخطيط السياحي لا يأخذ بنظر الاعتبار الجدوى الاقتصادية للمشاريع المزمع إنشائها، وبذلك كانت غالبية المشاريع تحمل بذور فشلها مقدماً. وفعلاً فإن المردودات الاقتصادية لها تكاد لا تذكر أمام الاتفاقات الفعلية على هذه المشاريع، وكان المبرر آنذاك أن المشاريع السياحية تمول من قبل الدولة ولا ينظر من ورائها تحقيق الربح

الذي يغطي نفقاتها. وبعد عام 1974 قامت شركة فرنسية (H.T)

السياحي العام الذي حدد أهداف ومؤشرات واضحة لتطوير السياحة في العراق.

1975 وضعت خطة لتطوير النشاط السياحي يستغرق تنفيذها عشر سنوات تنفذ

في مرحلتين، شملت المرحلة الاولى (1980-1976)، والمرحلة الثانية (1885-1981)، وقد جزأت كل مرحلة إلى خطط سنوية، ولم يتم إعداد أي خطة خمسية أخرى، وأن ما يعاب على عملية التخطيط السياحي هذه أنها لم تعط أهمية كبيرة لمسألة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية المنفذة. (12)

1981 تم استحداث المؤسسة العامة للسياحة بموجب قانون (49) يهدف

إعطاء هذه المؤسسة أهمية وصلاحيات أوسع لتحقيق أهدافها، وفي عام 1987

ضوء حملة الترشيق الإداري للدولة تم إلغاء المؤسسة بموجب القرار (410)

وأستحداث مديرية السياحة، وتم إلغائها هي الأخرى ووزعت على عديد من الدوائر

منها وزارة التخطيط وأمانة بغداد ووزارة التربية. ثم تم إصدار القرار (92)

1996 تم بموجبه تأسيس هيئة السياحة كجهة تتولى إدارة وتوجيه ومراقبة الشؤون

السياحية في العراق. ونتيجة للظروف التي مر بها العراق من الحرب مع إيران عام

1980 الحصار الاقتصادي الذي بدأ عام 1990 تم التخلي عن العديد من الأمور

الكمالية ومنها السياحة، وأعتبر الاستثمار السياحي استثماراً مؤجلاً، وقد توقفت

الجهات المعنية في القطاع العام تقريباً عن مزاولة الاستثمار السياحي. وأتخذت

إجراءات عديدة لإعادة تنظيم هيكلية القطاع السياحي، وتحويل العديد من ممتلكات

القطاع السياحي العام إلى القطاع المختلط، وبيع قسم آخر للقطاع الخاص.

للاستثمار في هذا القطاع فقد تأثر سلباً بهذه الظروف الاستثنائية، وتوجهت

الاستثمارات إلى أنشطة أخرى أكثر ربحاً وأقل تأثراً بالظروف السياسية.

المنطقة الشمالية في تلك الفترة أكثر تضرراً بالظروف الاستثنائية فالمسألة تعدت

التراجع في الاستثمار السياحي إلى التوقف الكلي عن الاستثمار، بل أن المشاريع

القديمة التي كانت قائمة وتمارس النشاط السياحي أيضاً توقفت عن العمل، وأستخدمت

الكثير من المرافق السياحية في مجالات أخرى غير سياحية، وأن الكثير منها قد هُدم

وبيين الجدول رقم (2) مستوى الانخفاض السنوي في التخصيصات السياحية

ضمن المناهج الاستثمارية السنوية في العراق، فبعد أن كانت هذه التخصيصات عام

1981 (177) مليون دينار، أنخفضت عام 1994 (7.8) مليون دينار، ثم

انعدم الدعم الحكومي بعدها بشكل كامل.

(2)

المناهج الاستثمارية السنوية والتخصيصات السياحية في العراق
(1980 – 2000) (مليون دينار)

الاهمية النسبية %	التخصيصات الاستثمارية السنوية للقطاع السياحي	المناهج الاقتصادية	
7.1	109	1530	1980
13.7	177	1283	1981
5.9	93	1564	1982
2.3	40	1730	1983
2.6	36	1751	1984
2.5	30	1236	1985
3.4	26	758	1986
4.6	23	566	1987
3.7	24	641	1988
2.9	0	1245	1989
2.5	0	1272	1990
1.1	0	536	1991
0.1	0	2500	1992
0.2	0	5481	1993
0.07	0	12823	1994
لم يخصص أي مبلغ كافة المشاريع	0	-	1995
	0	25681	1996
	0	42941	1997
	0	68206	1998
	0	74379	1999
0.008 عن المجمع السياحي في سد العظيم	12.250	194319	2000

رمزية جاسم هاشم، "ة في الدور الاقتصادي للنشاط السياحي" بحث مشارك في المؤتمر العلمي الاول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار للفترة من 8 2005/11/9 43. 1995 سمحت الحكومة العراقية في زيارة مواطني الدول العربية للأماكن الدينية مثل لبنان والبحرين والسعودية وذلك من خلال تأشيرات خاصة في هذا الجانب، ومن المعلوم أن السياحة الدينية شهدت تطوراً ملحوظاً خلال هذه المدة على أثر الاتفاقات التي تمت بين العراق وايران بهذا القطاع، ولخدمة هذا أنشأت الحكومة بموجب القانون رقم (54) 1996 شركة الهدى الدينية لنقل

السائحين الزوار، حيث أسهمت هذه الشركة والشركات السياحية الأخرى بزيادة النشاط السياحي في العراق.

كما أندفع المستثمرون للاستثمار في الصناعة الفندقية، مما أدى إلى زيادة عدد الفنادق السياحية، حتى بلغ عام 2006 (حسب معلومات شعبة السياحة في كربلاء) (300). (13).

ويشير الجدول (3) إلى تطور حجم الإيرادات السياحية (خاصة الدينية منها) حيث بلغت عام 1997 نحو (13476862) دولار ساهمت السياحة الدينية فيها بنسبة (94.7%)، ارتفعت تلك الإيرادات في عام 2000 إلى (102181550) ساهمت السياحة الدينية فيها بنسبة (99.8%).

(3)

الإيرادات السياحية المتحققة عن طريق الشركات السياحية في العراق

() (2000 1997)

نسبة إيرادات السياحة الدينية إلى المجموع %		الإيرادات السياحية المتحققة		
		آثارية	ديني	
94.7	13476862	711615	12765247	1997
99.9	25119819	25110	25094709	1998
99.7	20603575	58800	20544775	1999
99.8	102181550	162050	102019500	2000

: جمهورية العراق، هيئة السياحة، قسم التخطيط والمتابعة والدراسات شعبة الاحصاء،

2001.

3. مساهمة السياحة في النشاط الاقتصادي

لمى أثر هذه الأهمية للنشاط السياحي في النشاط الاقتصادي لابد من توضيح مساهمة هذا النشاط في الاقتصاد العراقي، ومنها حجم مساهمة العوائد السياحية في (1990- 2001) كما يشير إلى ذلك الجدول (4)

يعكس حالة من التذبذب المتواصل في قيمة هذه المساهمة وتدني مستواها إلى حدود واطئة جداً، إذ لم يساهم هذا القطاع وطيلة المدة المذكورة إلا بما مجموعه (110.9) مليون دينار، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي (10) مليون دينار. ومن تتبع بيانات الجدول، يلاحظ أن مساهمة العوائد السياحية في الدخل القومي العراقي شهد ان

ملحوظاً بعد عام 1990، حيث بلغت نسبة المساهمة في هذا العام (0.11%) انخفضت إلى (0.00002%) 2001. ويعود سبب هذا الانخفاض في الأهمية النسبية للعوائد السياحية في قيمة الدخل، إلى الآثار السلبية للحصار الاقتصادي والحروب على مجمل الأنشطة الاقتصادية، وبشكل خاص النشاط السياحي، والذي من أحد متطلبات انتعاشه توفر الأمن والاستقرار. فضلاً عن عدم اهتمام الحكومة آنذاك بالنشاط السياحي خلال تلك المدة بسبب انشغالها بتعبئة الموارد المالية لمواجهة . ولكل ذلك كان تأثير النشاط السياحي في الدخل القومي العراقي

وميزان المدفوعات ضعيف جداً وليس له دور يذكر.

(4)

الأهمية النسبية للنشاط السياحي في الدخل القومي العراقي

(1990 2001) بالاسعار الجارية (مليون دينار)

* الأهمية النسبية للعوائد السياحية في قيمة الدخل %	(2)	السياحية(1)	
0.11	47388.1	53.9	1990
0.02	36922.2	8.1	1991
0.01	99643.4	11.8	1992
0.003	279804.7	8.4	1993
0.0005	1440957.9	8.1	1994
0.00001	5807374.9	7.8	1995
0.00001	5641424.3	5.8	1996
0.00002	13235490.0	4.9	1997
0.00003	14452311.2	4.3	1998
0.00003	15013422.3	4.8	1999
0.000001	31381048.5	0.4	2000
0.000002	46634634.8	0.7	2001
-	-	110.9	

1 : جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات، 2 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.*

من جانب آخر، ولأظهار مساهمة السياحة كنشاط اقتصادي في جانبها المتعلق بتدفقات العملة الاجنبية، وما لهذه التدفقات من آثار مباشرة على الاقتصاد القومي، لابد من بيان تطور حجم الحركة السياحية في العراق والزيادة المتحققة في أعداد السياح. فيشير الجدول (5) إلى التذبذب الواضح في عدد السياح القادمين إلى العراق تبعاً للظروف السياسية التي يمر بها البلد، فقد بلغ هذا العدد عام 1998 (205180) (1182459) 2002، لينخفض بشكل كبير بـ (21509) التغيير الذي شهده العراق، حيث وصل عام 2005 (1304321) سائح عام 2009. وقد كان للسياحة الدينية النصيب الأكبر في عدد السياح الاجمالي، فقد بلغت نسبة هذه السياحة (54.7%) 1998 (77.3%) 2003 بعد تغير الوضع السياسي في العراق، وعدم امكانية السيطرة على الحدود خاصة مع ايران والذي أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من الزائرين للأماكن المقدسة. إلا أن هذا التطور السياحي وتدفق الزائرين قد توقف عام 2004 بسبب الظروف الامنية في البلد والسيطرة على الحدود مع ايران، الأمر الذي أدى إلى تضؤل عدد السائحين، وأصبحت السياحة بهدف الزيارة خاصة مع ايران، رسمية وبأعداد محدودة، حيث بلغ العدد نحو (1376) سائح، وهو ما شكل نسبة (6.3%) من عدد السياح الاجمالي وكنتيجة للاستقرار الامني والسياسي الذي شهده البلد تزايدت أعداد السياحة الدينية ومن مختلف دول العالم، وتكاد السياحة الدينية تشكل السياحة الرئيسية في العراق في الوقت الحاضر (96.7%) من مجمل النشاط السياحي عام 2009.

(5)

أعداد السياح القادمين للعراق للمدة (1998 2009)

2/1 %	*	(2) داد السياحة الدينية	(1) أعداد السياح	
54.7		112170	205180	1998
50.5		75723	149948	1999
51.2		196132	382696	2000
33.6		296132	880468	2001
29.4		348362	1182459	2002
773		460256	595403	2003
-		-	381834	2004
6.3		1376	21509	2005
52.5		266922	507827	2006
55.1		504975	915938	2007
-		863657	-	2008
96.7		1261921	1304321	2009

_____:

- 1 جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية للسنوات 1990. 2009
- 2 هيئة الساحة، قسم التخطيط والمتابعة والدراسات، 2009.

*

وبالنسبة لمساهمة السياحة في التشغيل، وفي ضوء البيانات المتوفرة عن أعداد العاملين في المنشآت الفندقية، يلاحظ أن هذه المساهمة لازالت متواضعة مقارنةً بالامكانيات السياحية المتوفرة في العراق، فضلاً عن تذبذب هذه المساهمة خلال المدة 1990-2007 ويلاحظ من الجدول (6) أن عدد العاملين في هذه المنشآت بلغ عام 1990 (9236) و1999 (6920) (10.4 %) عن العام السابق، ثم عاد ليرتفع عام 2001 إلى نحو (14008) (66.1 %) عن العام السابق له، ثم عاد لينخفض من جديد ليصل إلى (4574) 2007 (11.5 %) خلال المدة

(6)
أعداد العاملين في المنشآت الفندقية في العراق للمدة (1990 2007)

* %	اعداد العاملين	
-	9236	1990
16.5 -	7707	1991
19.7	9231	1992
12.7	10409	1993
17.9 -	8541	1994
4.2 -	8189	1995
2.1 -	8008	1996
5.9 -	7537	1997
2.5	7723	1998
10.4 -	6920	1999
21.9	8435	2000
66.1	14008	2001
47.3 -	7378	2002
27.3 -	5335	2003
6.1	5659	2004
15.4 -	4789	2005
30.1 -	3349	2006
36.6	4574	2007

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقارير الإحصائية السنوية للإحصاء الفنادق والايواء السياحي للمدة 1990 2007.*

معوقات تنمية السياحة في _____ :

تتباين المعوقات التي تواجه قطاع السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي . وفي العراق عانى هذا القطاع وبخاصة السياحة الدينية من العديد من العقبات والمشكلات التي أدت إلى تقليص دوره في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان أبرزها أداء السياسات الحكومية، فضلاً عن الحصار الاقتصادي وإبتعاد العراق وخروجه من دائرة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع باقي دول العالم. ورغم ما يحتويه العراق من موارد ومقومات للنهوض بواقع السياحة، إلا أن هذا النشاط لم يلقى الاهتمام المطلوب، وما تزال هناك عدد من المعوقات والتحديات التي تواجه تنمية السياحة ينبغي مواجهتها، أهمها:

- 1 الافتقار إلى سترراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وأفاق تطويرها، حيث لم ترسم سياسة سياحية تخصصية ضمن فترات زمنية محددة، والعالم يعمل وفق خطط قريبة المدى ومتوسطة وبعيدة المدى، فهذه واحدة من المشاكل التي تعاني منها السياحة في العراق.
- 2 ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية، مما يقلل وبأستمرار من أهميتها في إطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة، وبما يؤدي الى قلة المشاريع السياحية المنجزة أو المخطط لها في المستقبل.
- 3 دم توفر البيانات والمعلومات الواضحة عن السياحة في العراق، حيث غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي.
- 4 إن من أهم المشاكل التي تعاني منها السياحة كونها جانب هش يتأثر بأي متغير يصيب البلد، والعراق لم يستقر منذ عام 1958 ولحد الآن، وهذا المد والجزر في استقرار السياسي أثر على النشاط السياحي كثيراً، ولذلك نجد أن حصة العراق لا (3%) من سياحة الشرق الاوسط، وهي نسبة متدنية جدا بالرغم أنه يُعد من أكثر الدول تنوعاً سياحياً. (14)
- 5 تواضع نوعية البنى التحتية السياحية أو قصور في المرافق الأساسية والخدمات طرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.
- 6 قلة المؤسسات التعليمية السياحية، وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية، حيث لا تتجاوز نسبة العاملين المتخصصين سياحياً (10%). (15)
- 7 تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي، وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والاحصاءات والاعلام السياحي.
- 8 الاهمال للمناطق السياحية والآثرية، وخصوصاً المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير واضح في أعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء وأعمال التنقيب، فضلاً عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه
- 9 تفاقم ظاهرة تهريب الآثار والقطع التاريخية بسبب ظروف العراق الحالية، وعدم كفاية الوسائل للحد منها، مما أسهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة.

10 ضعف الوعي السياحي، وتختلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى أفراد المجتمع من أجل الحفاظ على المعالم السياحية في البلد.

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن واقع السياحة في العراق يواجه تحديات حقيقية تحد من كفاءته ودوره الاقتصادي، فهناك مواقع أثرية مهددة بالاختفاء منها منارة الحدباء في الموصل، وطاق كسرى في المدائن، وملوية سامراء، فضلاً عن الرموز التاريخية والاسلامية، والتهديد الأمني المستمر للمواقع السياحية الدينية. وقد طالت المواجهات العسكرية الكثير من المرافق السياحية والآثرية، وأنهيار العديد منها والتي تمثل علامة بارزة لحضارة وادي الرافدين، وتحول معظم هذه المواقع إلى مواقع عسكرية.

أماكن تطوير قطاع السياحة في العراق :

تشير المؤشرات العامة إلى أن هذا النشاط من المتوقع أن يأخذ اهتماماً أكبر في المستقبل، وذلك لأهمية الدور الذي سيلعبه في الاقتصاد العراقي، خاصة في دعم ميزان المدفوعات وتقليل العجز فيه، لأنه سيمثل مورداً مهماً للعملة الصعبة بالإضافة إلى الصادرات النفطية والصادرات الأخرى، وسيساهم في معالجة البطالة لما يوفره من فرص عمل كثيرة، بالإضافة إلى تأثيراته على بقية الأنشطة الاقتصادية لارتباطاته الأمامية والخلفية معها، فضلاً عن الدور المتوقع للاستثمارات الأجنبية في هذا النشاط والذي سينعكس على تطوير أداءه وأداء الأنشطة المرتبطة به، وأنعكاسات ذلك على مجمل أداء النشاط الاقتصادي. ولتحقيق هذا الدور يتطلب جملة من الإجراءات العملية لامكانية الأرتقاء بواقع السياحة في العراق، ومنها:

- 1 ارساء خطط وسياسات سياحية تتلاءم مع الاوضاع الاجتماعية والحضارية للبلد.
- 2 التركيز على السياحة الدينية كمرحلة أولى من مراحل تطوير النشاط السياحي، لتوفر مقومات ذلك النوع من السياحة، ولوجود الطلب العالمي المتزايد للسياحة الدينية المتمثل في زيارة العتبات المقدسة وهي كثيرة في العراق، فضلاً عن قلة النفقات اللازمة لتشجيع السياحة الدينية لأن الطلب هو أصلاً موجود وبشكل متزايد، وينبع من دوافع روحية تدفع السائح () إلى زيارة هذه العتبات، لاسيما بعد أن أصبح العراق بلداً يضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية. وهذا يتطلب الآتي:

- إقامة مكاتب متخصصة لتفعيل هذا النشاط الهام أسوة بما هو موجود في دول العالم، مع التركيز على الدول التي توجد فيها نسبة لا بأس بها من الراغبين لزيارة

- تسهيل إجراءات الدخول إلى البلد بما فيها الحصول على سمات الدخول، وذلك باتباع أساليب حديثة ومريحة للسياح خاصة في مكاتب السفر الحدودية.
- تشجيع دخول السياح من خلال توفير كافة الخدمات المطلوبة داخل العراق من وسائل الضيافة كالفنادق الجيدة وسيارات الخدمة ومكاتب الصيرفة وغيرها.
- تأهيل وإنشاء المرافق السياحية الضرورية في المدن المقدسة لتشكيل مركزا للجذب السياحي.

- تطوير العتبات المقدسة بما يتلائم وأستيعاب العدد الكبير من السياح، ومحاولة الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.
- الاستفادة من الخبرات والتجارب التي مرت بها البلدان خاصة الاسلامية في مجال السياحة الدينية بهدف تطبيق ما يتلائم مع هذه السياحة بشكل عام وخصوصية كل محافظة بشكل خاص.

3 زيادة الاهتمام بالنشاط السياحي في العراق وذلك من خلال الآتي:

- زيادة الاستثمارات الحكومية في هذا النشاط
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا النشاط من خلال التسهيلات والدعم الذي يقدم من قبل الحكومة.
- الاهتمام بالأماكن السياحية الحالية وإعادة تأهيلها.
- تطوير البنى التحتية وتوفير التسهيلات الترفيهية للسياح في مناطق الجذب السياحي.

ج- أستكمال البنية المؤسسية - التشريعية وأنفاذ القوانين الناظمة للسياحة في

- رفع كفاءة العاملين في المجال السياحي من خلال فتح معاهد للخدمة السياحية، وأرسال بعثات للخارج للمشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بالنشاط السياحي

- 4 الاستفادة من الثورة المعلوماتية من خلال إنشاء مراكز للمعلومات السياحية ترتبط بأعدة بيانات مركزية، مع التأكيد على دور الاحصاء بالنسبة للنشاط السياحي بأعتبره مرتكزاً أساسياً لكل من عملية التخطيط والتنمية السياحية.
- 5 العمل على بناء صناعات سائدة للنشاط السياحي توفر كل متطلبات هذا النشاط بأعلى مستوى من الجودة والنوعية، ومنها الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي والتي ترتبط بشكل مباشر بدعم هذا النشاط.
- 6 إنعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية والشعبية،

:

- خلق وعي وأدراك لدى أفراد المجتمع بأهمية السياحة كقطاع مولد للدخل.
- إصدار النشرات السياحية والمجلات كالأفلام والأدلة والخرائط وغيرها.
- تطوير استخدام الوسائل المرئية في الترويج عن الانشطة السياحية.
- استخدام الممثلات العراقية في الداخل والخارج للترويج عن الاماكن السياحية والتراثية.
- التنسيق مع مكاتب السفر والسياحة المحلية والدولية للترويج عن الانشطة السياحية في البلد.
- إقامة معارض ومهرجانات سياحية – ثقافية دورية في مناطق الجذب السياحي، وبالتنسيق مع الجهات والدوائر ذات العلاقة على المستوى المحلي أو الدولي لأبراز الامكانات السياحية في العراق.
- 7 تشجيع الاستثمار العربي والاجنبي في النشاط السياحي من خلال صدور قوانين وأنظمة تدعم عملية الاستثمار، وتعمل على استقطاب رؤوس الأموال العربية والاجنبية، وهذا يتطلب:
- تحديد وتعيين الفرص الاستثمارية السياحية.
- تطوير التسهيلات الادارية وأختصار الوقت والاجراءات اللازمة في إطار من الشفافية لاجازة المشاريع السياحية.
- 8 تشجيع خصخصة المنشآت السياحية، والاستثمار المباشر في مشاريع السياحة العراقية بأعتبرها وسيلة فعالة لتحقيق التطور ورفع كفاءة الاداء. وهناك فرصة واسعة لرأس المال الاجنبي للدخول في هذا المجال ضمن شروط معينة تتمثل في

تحديد حجم الأرباح المحولة إلى الخارج، ونسب المساهمة في رأس المال، ومراعاة القوانين الخاصة بأقامة المشاريع.

وعند تحقق هذه التوصيات يمكن أن يصبح قطاع السياحة ميدانا واعداء لاستثمارات كبيرة تسهم في دعم مسيرة التنمية في العراق، وستكون لهذا القطاع أولوية في التخصيصات الاستثمارية كونه يركز على موارد وأمكانات كبيرة توفر الطلب العالمي على السياحة في ظروف الانفتاح وآليات السوق الحر بعد أن كان العراق بلداً مغلقاً وبعد أن عانى هذا القطاع من تهيمش وإهمال طيلة العقود الاربعة الماضية.

للسياحة دور كبير يؤثر في حياة المجتمعات من أوجه مختلفة، حيث تساهم بشكل كبير في خلق الرقي والازدهار الاقتصادي للكثير من دول العالم، ولذلك فهي تسعى لتطويرها بمختلف الطرق لتجذب أكبر عدد من السياح. ومن خلال استقرار تجربة السياحة في العراق يمكن تحديد ابرز سماتها والتحديات التي تواجهها والتي تتمثل

1 أن الظروف التي مر بها العراق والمتمثلة في فقدان مناخ الاستقرار الداخلي والاقليمي والخارجي، حرمت النشاط السياحي من إظهار إمكاناته ومؤهلاته الحقيقية في دعم ميزان المدفوعات، وبقيت نتائجه في هذا المجال متدنية ولا تعبر عن واقع إمكانات العراق السياحية.

2 ن للنشاط السياحي تأثيرات مختلفة على الاقتصاد، إلا أن دور هذا النشاط في العراق كان متواضعاً للغاية في دعم الاقتصاد العراقي ولاسيما في مجالات زيادة الدخل القومي وتكوين الناتج المحلي الاجمالي.

3 ساهمت الحكومات بالحاق الضرر بالنشاط السياحي لأسباب تعود إلى ضعف سياستها وفسلها في أكثر من جانب، وعدم سماحها للاستثمار السياحي الاجنبي الذي كان ممكناً، على الرغم من أهميته في معالجة مشاكل كثيرة كان النشاط السياحي في العراق يعاني منها، وأولها نقص الخبرة السياحية وقلة الكوادر، وضعف رأس المال

4 لم يلق النشاط السياحي الاهتمام المطلوب من قبل الحكومات المتعاقبة، بسبب اعتماد البلد على عائدات النفط التي كانت تحقق فائضاً كبيراً في ميزان المدفوعات ولغاية عام 1980، أما بعدها وبسبب الظروف التي مر بها العراق من حروب

- وحصار اقتصادي جعل الاهتمام يتركز في دعم ومواجهة هذه الـ
- سلباً على هذا النشاط والأنشطة الاقتصادية الأخرى.
- 5 على الرغم من شعور الحكومة السابقة في السنوات الأخيرة قبل التغيير الذي شهده العراق عام 2003، بأهمية السياحة كمورد للعمالات الأجنبية، وما حققه هذا النشاط من إيرادات في السياحة الدينية، إلا أنها لم تتخذ أي قرار لدعم هذا النشاط أو زيادة الاستثمار فيه.
- 6 كانت الاستثمارات في النشاط السياحي ضعيفة جداً وغير مبنية على أساس علمي مدروس، مما جعل هذا النشاط عبء على الاقتصاد العراقي في بعض السنوات لعدم اعتماد الجدوى الاقتصادية للاستثمار في هذا النشاط.

1. بنيامين يوخنا دانيال، "التشريعات السياحية في البلاد العربية"، المديرية العامة للمكتبات، اربيل، 2010 3.
2. بنيامين يوخنا دانيال، "التشريعات السياحية في البلاد العربية"، المديرية العامة للمكتبات، اربيل، 2010 3.
3. بنيامين يوخنا دانيال، "السياحة الالكترونية" 4.3 4.
4. بنيامين يوخنا دانيال، "المرشد إلى مصادر البحث السياحي"، المديرية العامة للمكتبات، اربيل، 2010 5 25.
6. ثائر محمود رشيد، "السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق" مقدم إلى وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار غير منشور " 2010 3.
7. رمزية جاسم هاشم، "دراسة في الدور الاقتصادي للنشاط السياحي" بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار للفترة 8 2005/11/9 47.
8. لطفي حميد جودة، "صناعة السياحة ودورها في تنمية اقتصاديات الدول ضيفة مع امكانية الاستفادة منها في العراق"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار للفترة 8 2005/11/9 7.
9. مجيد العزاوي، "السياحة تحتاج إلى ثورة وبداية جديدة في العراق" 2011 موقع الانترنت www.shafaaq.com.
10. شمخي فيصل الاسدي، "تحليل جغرافي لمقومات السياحة في محافظة النجف" <http://books.bdr>.
11. مجيد العزاوي، مصدر سابق، ص 2.
12. رمزية جاسم هاشم، مصدر سابق، ص 41 42.
13. محسن عبد الله حسن وآ. "دراسة الواقع الاقتصادي لمحافظة كربلاء المقدسة وأفق المستقبلية"، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 5 21 2008 81.
14. مجيد العزاوي، مصدر سابق، ص 2.
15. 4.

